



محضر جلسة الدورة العادية الثانية لسنة 2017
للنيابة الخصوصية لبلدية البطان
المنعقدة بتاريخ 25 ماي 2017

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناءً على الاستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 22 ماي 2017 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الدورة العادية الثانية لسنة 2017 لمجلس النيابة الخصوصية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان دورتها العادية الثانية لسنة 2017 يوم الخميس 25 ماي 2017 انطلاقاً من الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر البلدية.

وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- **الخمسي الحمروني**: المساعد الأول.

- **نجلاء المديوني**: مستشارة.

- **محرزية الحبيبي**: مستشارة

وغياب دون عذر:

السيد نورالدين السعداوي: مستشار

السيد فوزي عبد السلام: مستشار

السيدة آمال الهمامي: مستشارة

وعن الإدارة البلدية حضر السيد:

- **محمد بن جبارة**: الكاتب العام.

كما حضرها بعض المواطنين.

افتتح السيد فتحي بوزراع المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بأعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين، ثم أشار إلى أن الأعضاء الحاضرين في هذه الجلسة تتألف منهم الأغلبية القانونية حسب ما يستوجبه القانون الأساسي للبلديات.

ثم تولى عرض جدول أعمال الدورة على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية قصد المصادقة عليه والذي تضمن النقاط التالية:

I- المسائل المالية:

1- متابعة سير الاستخلاصات

2 - متابعة تنفيذ الميزانية

II- المصادقة على ختم الحساب المالي لسنة 2016

III- برنامج الاستثمار لسنة 2017

IV- برنامج التنمية المندمجة

V- الاستعداد لشهر رمضان

VI- النظافة والعناية بالبيئة.

VII- حول طلب تغيير صبغة عقار

VIII- الإطلاع على محاضر اللجان

IX- وضعية الأكشاك

X- الإطلاع على المناشير

XI- متابعة استهلاك الطاقة

XII- مسائل مختلفة:

1- مطالب الربط بمختلف الشبكات (حي بن غنية)

2- حول إعادة عاملين.

3- وضعية مستلزم السوق الأسبوعية لسنة 2015.

4- وضعية تقسيم الفوز بالبطان

5- تسوية الوضعية العقارية للمواطنين

6- مشروع تطهير الصلاعية

7- تهذيب حي بن غنية

8- منحة الجمعية الرياضية بالبطن

فصادق أعضاء النيابة الخصوصية على مشروع جدول الأعمال المذكور وبذلك إنطلق المجلس في أشغاله. وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أن الدورة التمهيدية للدورة العادية الثانية كانت انعقدت يوم السبت 8 أفريل 2017.

I- المسائل المالية:

1- متابعة سير الاستخلاصات

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن المعروض على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية للإحاطة جدولاً يتعلق بأهم المؤشرات الخاصة بسير الإستخلاصات إلى غاية 24 ماي 2017:

رقم	بلدية البطن	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	إنجاز الأشهر السابقة	إنجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإنجاز
00	0	المعلوم على العقارات المبنية	50 000,000		50 000,000	10 329,546			10 329,546
00	0	المعلوم على الأراضي غير المبنية	10 000,000		10 000,000	9 703,488			9 703,488
00	0	المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان	100 000,000		100 000,000	15 075,319			15 075,319
00	0	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	15 000,000		15 000,000	12 091,000			12 091,000
00	0	مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرافية	1 000,000		1 000,000	50,000			50,000
00	0	معلوم الإشغال الوتقي للطريق العام	14 500,000		14 500,000	4 000,000			4 000,000
00	0	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	23 500,000		23 500,000	13 664,462			13 664,462
00	0	معلوم عن أشغال تحت الطريق العام	6 000,000		6 000,000				
00	0	معلوم الإشهار	5 000,000		5 000,000	1 173,500			1 173,500
00	0	معلوم التعريف بالإمضاء	1 000,000		1 000,000	60,000			60,000
00	0	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	12 000,000		12 000,000	3 902,750			3 902,750
00	0	معلوم تسليم بطاقات الحالة المدنية	4 000,000		4 000,000	1 078,750			1 078,750
00	0	معلوم تسليم الشهادن والحجج الأخرى	12 000,000		12 000,000	2 435,000			2 435,000
00	0	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	500,000		500,000				
00	0	معلوم رخص البناء	1 500,000		1 500,000	470,000			470,000
00	0	معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام	4 000,000		4 000,000	250,000			250,000
00	0	معاليم رخص الدفن أو إخراج الجثث	2 000,000		2 000,000				
00	0	معاليم الإيواء بمستودع الحجز	500,000		500,000	23,200			23,200
00	0	المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	2 500,000		2 500,000	154,000			154,000
00	0	المبالغ المتأتية من المعروض الإضافي على سعر التيار الكهربائي	60 000,000		60 000,000				
00	0	مداخيل كراء التجهيزات والمعدات	3 000,000		3 000,000	890,000			890,000
00	0	مداخيل منح التريبات بالمقابر	500,000		500,000				
00	0	مداخيل بيع الأثاث الذي زال الإنتفاع به	1 000,000		1 000,000				
00	0	المناب من المال المشترك	370 000,000		370 000,000	50 000,000	91 220,000		141 220,000
00	0	منح ومساهمات مخصصة للتسيير	37 500,000		37 500,000				
00	0	مداخيل المخالفات المترتبة حفظ الصحة والشرطة الصحية	2 000,000		2 000,000	680,000			680,000
00	0	استرجاع مصاريف إصلاح الطرقات والأرصفة	1 000,000		1 000,000				
00	01	مبالغ بعنوان مصاريف إدارة وتصرف واستخلاص لفائدة الغير	1 000,000		1 000,000	439,319			439,319
		مجموع البلدية	741 000,000		741 000,000	142 587,334	91 220,000		233 807,334

ثم تناول أعضاء النيابة الخصوصية بالدرس سير الاستخلاصات البلدية، فلاحظوا أن المعلوم على العقارات المبنية لم يبلغ درجة جيدة بالنظر إلى انتصاف السنة الإدارية باعتبار أنها في حدود 20 في المائة من الاعتمادات التي تم تضمينها بالميزانية ودعوا إلى ضرورة مزيد التنسيق والتعاون مع السيد قابض المالية محتسب البلدية حتى يتسنى تحقيق إيرادات محترمة وتقترب من التوقعات. وفي المقابل عبروا عن ارتياحهم لمستوى الاستخلاصات المحققة بعنوان الأداء على العقارات غير المبنية والتي تكاد تلامس الاعتمادات المتوقعة.

كما تمت إثارة مسألة معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام حيث وقعت الدعوة إلى مزيد السعي لتعبئة موارد البلدية بهذا العنوان، فتدخل السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية ليؤكد أن للبلدية برنامجا بالتعاون مع مركز الشرطة البلدية والسادة رؤساء مراكز الحرس الوطني من أجل القيام بحملات قصد حث الشاغلين لأجزاء من الأرصفة لأداء ما عليهم من معالين أو تطبيق الترتيب الجاري بها العمل في هذا الشأن. وأضاف ان البلدية حريصة على تعبئة مواردها وستعمل في هذا الاتجاه بما يمكنها من توفير الموارد اللازمة لأداء استحقاقاتها..

2 - متابعة تنفيذ الميزانية

في خصوص تنفيذ الميزانية دخلا وصرفا فإن مقايض البلدية بلغت 233 ألف دينار، أما مصاريفها فكانت في حدود 147 دينارا، وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تعمل على تحقيق الميزانية قبضا وصرفا مع الحرص على حسن ترشيد النفقات.

II- ختم الحساب المالي لسنة 2016:

أشار السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية إلى أنه تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للبلديات وخاصة الفصل 33 منه الذي ينص على أن النظر في الحساب المالي يتم خلال دورة ماي فإن المعروف على أنظار المجلس الحساب المالي للبلدية لسنة 2016 وذكر بالمناسبة بأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات التي تنص على وجوب انتخاب رئيس للجلسة ولرئيس البلدية أو النيابة الخصوصية في هذه الصورة وإن لم يعد مباشرا لخطته أن يحضر المناقشات لكن عليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع، فتم فتح باب الترشيحات لانتخاب رئيس للجلسة فترشح السيد الخمسي الحمروني بمفرده ووقع انتخابه رئيسا للجلسة والذي تولى تقديم الحساب المالي لسنة 2016 وفقا للبيانات التالية:

المقاييس:

الجزء الأول: المداخل الجبائية الإعتيادية * الصنف الأول: المعاليم على العقارات والأنشطة

16.535,047	-	المعلوم على العقارات المبنية
2.764,500	-	المعلوم على العقارات غير المبنية
59.413,830	-	معاليم أخرى "المعلوم على المؤسسات"
24.765,000	-	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
250,000	-	معلوم الإجازة على بيع المشروبات

103.728,377

جملة الصنف الأول

* الصنف الثاني: مداخل إشغال الملك العمومي البلدي وإستلزام المرافق العمومية فيه

14.000,000	-	مداخل الأسواق المستلزمة
668,000	-	المعلوم العام للوقوف
17.004,940	-	معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام
656,000	-	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء
2.520,000	-	معلوم أشغال تحت الطريق العام
180,000	-	معلوم الإشهار

35.028,940

جملة الصنف الثاني

* الصنف الثالث: معاليم الموجبات والرخص الإدارية

8.427,750	-	معلوم التعريف بالإمضاء
2.518,750	-	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل
18,000	-	معاليم رخص إشغال الطريق لتعاطي بعض المهن
7.280,300	-	معاليم تسليم بطاقات الحالة المدنية
1.115,000	-	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراس العائلية
1.950,000	-	معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود
756,460	-	معاليم رخص البناء
103,200	-	معاليم رخص الدفن أو إخراج الجثث
839,700	-	معاليم الإيواء لمستودع الحجز
28.588,000	-	المعلوم الاضافي على سعر التيار الكهربائي

51.597,160

جملة الصنف الثالث

الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الإعتيادية:
* **الصف الخامس: مداخيل أملاك البلدية الإعتيادية:**

100,000

- مداخيل كراء قاعات العروض والأفراح

1.275,000

- مداخيل كراء التجهيزات والمعدات

1.375,000

جملة الصف الخامس

* **الصف السادس: المداخيل المالية الإعتيادية:**

282.441,000

- المناب المتأتي من المال المشترك

50.000,000

- منح ومساهمات مخصصة للتسيير

1.580,000

- مداخيل المخالفات لترتيب حفظ الصحة

212,839

- مداخيل إعتيادية أخرى

334.233,839

جملة الصف السادس

جملة الموارد المحققة:

المبلغ	التبويب
103.728,377	جملة الصف الأول
35.028,940	جملة الصف الثاني
51.597,160	جملة الصف الثالث
1.375,000	جملة الصف الخامس
334.233,839	جملة الصف السادس
525.963,316	المجموع

العنوان الثاني: موارد العنوان الثاني
الجزء الثالث: الموارد المخصصة للبلدية

34.961,833

نقل فواضل:

168.032,461

موارد السنة

4.916,960

المبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة للسنة الأخيرة

11.982,142

الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول للسنة السابقة للسنة الأخيرة والمؤمنة خارج الميزان

219.893,396

مجموع موارد ميزانية البلدية:

بيان المصاريف:

تأجير الأعوان القارين:

المبلغ	بيان المصاريف	الفصل
299.005,396	تأجير الأعوان القارين	01.101
-	تأجير الأعوان الغير القارين	01.102
299.005,396	جملة الفصلين 101 و 102	

جملة القسم الأول

299.005,396

القسم الثاني: وسائل المصالح نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية

المبلغ	بيان المصاريف	الفصل
127.606,736	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	02.201
9.777,347	مصاريف إستغلال وصيانة التجهيزات العمومية	02.202
137.384,083	جملة الفصولين 201 و 202	

جملة القسم الثاني

137.384,083

المبلغ	بيان المصاريف	الفصل
3.934,070	تدخلات في الميدان الإجتماعي	03.302
1.998,000	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	03.303
5.000,000	التدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	03.305
4.400,000	تدخلات في الميدان الاقتصادي	03.306
15.332,070	جملة الفصل القسم الثالث	

15.332,070

جملة القسم الثالث "التدخل العمومي"

خلاصة مصاريف العنوان الأول:

299.005,396	التأجير العمومي	القسم الأول
137.384,083	وسائل المصالح	القسم الثاني
15.332,070	التدخل العمومي	القسم الثالث
-	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	القسم الرابع
-	فوائد الدين	القسم الخامس
451.721,582	المجموع	

مصاريف العنوان الثاني:

114.131,487

جملة القسم السادس الاستثمارات المباشرة:

25.217,705

جملة القسم العاشر تسديد أصل الدين:

139.349,192

جملة نفقات العنوان الثاني:

591.070,774

مجموع نفقات الميزانية:

وبعد النقاش والتداول تم طرح الحساب المالي على الاقتراع فغادر السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية قاعة الجلسة تطبيقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات، وتمت المصادقة بالإجماع على ختم الحساب المالي لسنة 2016 كما هو مبين أعلاه.

II- سير برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017 يتضمن مشروعا وحيدا حسب ما تم التوافق في شأنه بين الأهالي ومكونات المجتمع المدني والبلدية يتمثل في بناء مقر للبلدية بكلفة في حدود 729 ألف دينار. منها 129 ألف دينار بادرت بها البلدية وهي المساعدة غير الموظفة المُسندة لها من قبل الدولة، في حين أن الكلفة المتبقية والبالغة 629 ألف دينار فقد تولت البلدية توجيه ملف في الغرض إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قصد تمكين البلدية من قرض بمائة ألف دينار ومساعدة بـ500 ألف دينار، ولا يزال الملف لم يُبت فيه من قبل الصندوق.

وقد دعا أعضاء المجلس إلى ضرورة الحرص على الحصول على موافقة القائمين على الصندوق بتمكين البلدية من القرض والمساعدة المطلوبين حتى يتسنى الشروع في تنفيذ هذا المشروع الهام والذي يعتبر أحد المطالب الملحة لأبناء المنطقة ناهيك أن المبنى الحالي الذي يأوي مصالح البلدية فضلا عن كونه ليس ملكا للبلدية فإنه متهاك وبات في حالة سيئة وغير لائق.

وقد تدخل السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية ليشير إلى أن المعطيات المتوفرة لديه تفيد أن الصندوق سينظر في ملف البلدية في شهر جوان وعبر عن أمله في موافقة مجلس إدارته على طلب البلدية.

IV- البرنامج المحلي للتنمية المنتجة.

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية للبلدية الحاضرين بأنه تم التوافق على جملة من المشاريع الهامة في إطار البرنامج المحلي للتنمية المنتجة تشمل كامل معتمدية البطان ستمكن من توفير الأرضية الملائمة للنهوض اقتصاديا واجتماعيا بالمنطقة وتوفير عديد مواطن الرزق المباشرة وغير المباشرة، كما أن المناب المخصص للمبادرات الفردية والذي يبلغ 3 ملايين دينار على درجة كبيرة من الأهمية لأنه سيسمح لأصحاب المبادرات الخاصة بالخصوص

في المشاريع المجددة من فرصة لبعث وتركيز مشاريعهم وتوفير موارد رزق لهم ولغيرهم ممن سيشتغلون معهم، وعبر عن تفاؤله الكبير بتغيير وجه المنطقة من خلال هذا البرنامج المتميز. وفي تدخلاتهم أثنى أعضاء النيابة الخصوصية على اللفتة التي وجدتها منطقة البطان من القائمين على الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وأيضا للسلط الوطنية والجهوية والمحلية ناهيك ان البطان بحاجة لقفزة تنموية على جميع الأصعدة وهي التي تمتلك رصيда عقاريا فلاحيا هاما لكنها بحاجة لمشاريع مجددة ولبنية أساسية جيدة توفر لأبناء المنطقة ظروف حياتية أفضل.

V- الاستعداد لشهر رمضان:

هنا في البداية السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بقدم شهر رمضان متمنيا أن يكون شهر التكافل والتوadd والعمل أيضا، ثم أفاد أنه في إطار الاستعداد لهذا الشهر الفضيل فقد شرعت البلدية في إضفاء بعض معالم الزينة على غرار القيام بحملات كنس وتنظيف الشوارع والأنهج ودهن حواشي الطرقات الرئيسية وتعليق لافتات بالمناسبة إلى جانب التنسيق مع مختلف الهياكل المعنية لتكثيف المراقبة الاقتصادية على المواد الغذائية الاستهلاكية وخاصة الأساسية منها وكذلك للمنتوجات الفلاحية من خضر وغلal مع العمل على التصدي لكل مظاهر الاحتكار والتربيع في الأسعار بطرق غير قانونية.

وقد أثنى أعضاء مجلس النيابة الخصوصية على هذا المجهود، لافتين النظر إلى وجوب عدم السهو على عملية كنس الشوارع في الفترة المسائية، فأكد لهم السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تولت تكليف عملة للقيام بالمطلوب في أماسي شهر رمضان مثلما دأبت على ذلك في كل سنة وعلى مدار العام أيضا.

وفي إطار الأنشطة الرمضانية تمت الإشارة إلى رغبة بعض الأطراف في تنظيم دورة رمضانية لكرة القدم بالملاعب البلدي، فأشار السيد الكاتب العام إلى أن مصالح الإدارة الجهوية للشباب والرياضة كانت دعت البلدية إلى عدم فتح الملعب أمام مثل هذه الأنشطة كما أن الولاية كانت أوجبت ضرورة حصول إيّ نشاط رياضي على موافقة اللجنة الجهوية للتنظيم.

VI- النظافة والعناية بالبيئة:

أطلع السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس بما قامت به البلدية في الفترة المنقضية في مجال النظافة والعناية بالبيئة من ذلك:

- حملة نظافة ببرج التومي.

- حملات نظافة بالمؤسسات التربوية.

- تنظيف المقبرة بإزالة الأعشاب الطفيلية ودهن اللحد.

- طلاء ودهن حواشي الأرصفة.

- التدخل بمناطق البطان وبرج التومي والعروسية وحي بن غنية لإصلاح الأعطاب على شبكة التنوير العمومي.

كما أفادهم ان البلدية كانت وجهت مراسلة إلى وزارة الشؤون المحلية والبيئة لطلب دعم مالي لتهيئة المناطق الخضراء وآخر لاقتناء مواد ومعدات الدهن وهي في انتظار موافقة الوزارة، ناهيك ان امكانيات البلدية لا تسمح لها بالقيام بالتدخلات المطلوبة.

وقد تدخل أعضاء المجلس ليدعوا إلى مزيد استمرار المجهود في ميدان النظافة خاصة في شهر رمضان الذي يكثر فيه الاستهلاك وتكثر فيه الفضلات المنزلية، كما تساءلوا عن التوقيت الذي سيتم اعتماده لآليات رفع الفضلات المنزلية.

ولئن أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية حريصة على قيام الأعوان بواجبهم في النظافة والعناية بالبيئة خاصة ونحن في فصل الحرارة الذي تتعفن فيه الفضلات المنزلية بسرعة مما يستوجب المسارعة بجمعها ونقلها إلى المصب فإنه طرح موضوع توقيت خروج آليات البلدية لجمع القمامة في شهر رمضان للنقاش ، ليستقر الرأي على الاتفاق على تحديد الساعة الحادية عشرة ليلا كوقت لخروج الآليات من المستودع البلدي مع التوصية بإعلام المتساكنين بالتوقيت حتى لا يحصل أي اضطراب في جمع الفضلات المنزلية.

XII- حول تغيير صبغة عقار:

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس البلدي بان الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري تقدم بملف للبلدية قصد تغيير صبغة عقار كائن بشارع الثورة أمام المكتبة العمومية من منطقة خضراء إلى منطقة تجهيزات لإنجاز مبنى فرع له في البطان، مضيفا أن للبلدية برنامجا وظيفيا على نفس العقار في إطار البرنامج المحلي للتنمية المندمجة لإنجاز دار للجمعيات تضم مكتبا أو أكثر سيتم وضعه على ذمة الإتحاد المحلي للفلاحة، ثم فسح المجال للحاضرين لإبداء الرأي، فأجمعت آراء الحاضرين على ضرورة الاستمرار في ما أقرته البلدية مع الاعتذار للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

XIII- الإطلاع على محاضر اللجان:

أكد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على أن مختلف اللجان مطالبة بعقد اجتماعاتها مرة في الشهر على الأقل وتقديم مقترحاتها للمجلس البلدي للنظر فيها خاصة أن كل لجنة لها اختصاص معين يسمح لها بالتعمق في دراسة ما ترغب فيه وتقديم اقتراحات مفيدة، وأضاف انه ولئن يتفهم عدم إمام بعض رؤساء اللجان بطبيعة المطلوب منهم فإنه بإمكانهم التنسيق مع الإدارة البلدية والتعاون معها في هذا الشأن، مشيراً إلى أن الشهر المنقضي من تولي النيابة الخصوصية مهامها على رأس البلدية لم تعقد سوى لجنة الشؤون الإدارية والمالية جلسة لها ثم أحال الكلمة للسيد الخمسي الحمروني المساعد الأول ورئيس اللجنة لتلاوة تقرير لجنته.

فجاء في تقرير اللجنة ما يلي:

عقدت لجنة الشؤون الإدارية والمالية يوم الإثنين 22 ماي 2017 بداية من الساعة الرابعة مساءً جلسة ترأسها السيد الخمسي الحمروني وحضرها كل من:

- السيدة نجلاء المديوني: عضو
 - السيد محمد بن جبارة: الكاتب العام للبلدية
 - السيدة بثينة النكاع: مكلفة بالشؤون الإدارية
 - السيد فوزي الزغلامي: مكلف بالشؤون المالية.
- في بداية الجلسة رحب السيد رئيس اللجنة بالحاضرين ثم استعرض جدول أعمالها كما يلي:
- مهرجان الشاشية في دورته الأولى بالبطنان.
 - استخلاص المعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية.
 - إستئناف عدد 02 عملة عملهم ببلدية البطنان بعد الإحالة على التقاعد.
 - ترقيات العملة من صنف إلى صنف أعلى مباشرة ببلدية البطنان بعنوان سنة 2017.
 - مباشرة العمل بالنسبة لعاملين تم إنتدابهم بعنوان سنة 2017.
 - تسوية وضعية العامل أيمن بن أحمد.

1. مهرجان الشاشية في دورته الأولى بالبطنان:

أفاد السيد الكاتب العام أنه تم تنظيم مهرجان الشاشية في دورته الأولى بالبطنان يومي 20 و 21 ماي 2017 وقد تم تكسير عديد الحواجز التي تم تقديمها لدعم المهرجان من قبل البلدي ولئن طالبت البلدية بإصلاحها فقد تعهد مدير المهرجان السيد بشير الوسلاطي بذلك إلا أنه لم يحدد أجلاً، كما تطرق السيد رئيس اللجنة إلى المساعدة المالية التي ستسندها البلدية للمهرجان والمقدرة بـ1000 دينار والتي تم الإتفاق على إسناد جزء كبير منها بقيمة 800 والبقية بعد القيام بإصلاح الحواجز.

2. استخلاص المعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية:

قام السيد فوزي الزغلامي المكلف بقسم المالية ببلدية البطنان بإعطاء لمحة عن إستخلاصات البلدية من المعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية والتي لا تتجاوز نسبة 35% وأن مناب البلدية من المال المشترك تكون موازية لنسبة الإستخلاصات، لذا أشار السيد رئيس اللجنة إلى ضرورة الإسراع بتفعيل نسق الإستخلاصات في المنطقة

البلدية بحدودها الترابية الجديدة وذلك بالتعاون مع السادة العمدة والتنسيق مع السيد المعتمد.

3. إستئناف عاملين لعملهم ببلدية البطان بعد الإحالة على التقاعد.

تساءل السيد رئيس اللجنة عن وضعية العاملين بوجمعة الجلاصي و لمين الفرجاني اللذين كانا يعملان ببلدية البطان وتمت إحالتهما على التقاعد بعنوان سنة 2016 قبل اتخاذ قرار إبقائهما بحالة مباشرة، وقد أفاد السيد الكاتب العام أنه تمت إحالة تعهد بالنفقة فيما يتعلق بأجري العاملين المذكورين على السيد مراقب المصاريف العمومية بمنوبة والبلدية في انتظار تأشيرته.

4. ترقية العملة من صنف إلى صنف أعلى مباشرة ببلدية البطان بعنوان سنة 2017.

تناولت اللجنة مسألة المصادقة على فتح إمتحان مهني للترقية من صنف إلى صنف أعلى مباشرة بعنوان سنة 2017 خلال شهر أوت القادم للأعوان المتوفرة فيهم الشروط القانونية. وقد أكد السيد رئيس اللجنة أن بلدية البطان كانت دائما سباقة لترقية عملتها في الإبان وتمنى أن يجرى الإمتحان في ظروف طيبة متمنيا النجاح لكافة المترشحين.

5. مباشرة العمل بالنسبة لعاملين تم إنتدابهم بعنوان سنة 2017.

أعلم السيد الكاتب العام أعضاء اللجنة أنه تم إنتداب عامل من الوحدة الأولى الصنف الثالث إختصاص سائق جرار (الخمسي قرب) وعامل من الوحدة الثانية الصنف الخامس إختصاص سائق في الوزن الثقيل (أمين الحثروبي) وذلك خلال الإمتحان المجرى بتاريخ 26 و 27 ديسمبر 2016 واللذان سيباشران العمل يوم 01 جوان 2017 بعد مصادقة سلطة الإشراف الجهوية على قراري الإنتداب.

6. تسوية وضعية العامل أيمن بن أحمد.

أشار السيد رئيس اللجنة إلى أن البلدية اتصلت من قبل سلطة الإشراف بعقد لانتداب العامل بالآلية 16 نزار الماجري، غير أن وفاة هذا الأخير حالت دون إتمام الموجب، وأضاف أنه نظرا إلى أن أحد العملة العرضيين ممن يزاولون نشاطهم بالإدارة البلدية تستوجب وضعيته الاجتماعية والصحية باعتباره يشكو إعاقة بدنية فضلا عن كفاءته النظر في امكانية اقتراح حلوله محل المرحوم نزار الماجري، وهو ما من شأنه أن يحفضه أكثر ويدفعه لمزيد المثابرة. وبعد التداول في الموضوع وافق الحاضرون على المقترح مع طرحه على أنظار المجلس البلدي لتبنيه.

وفي خاتمة الجلسة توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للحاضرين ورفعت الجلسة على الساعة الخامسة والنصف مساء.

وفي مناقشتهم لتقرير لجنة الشؤون الإدارية والمالية تم التطرق خاصة لمسألة اقتراح تعويض العامل بالآلية 16 نزار الماجري الذي طلبت سلطة الإشراف إبرام عقد بينه وبين البلدية في إطار تسوية وضعية عملة هذه الآلية غير أنه توفي بالعامل بالحضيرة أيمن بن أحمد ناهيك أن هذا الأخير من نوي الاحتياجات الخاصة باعتباره يشكو إعاقة بدنية خفيفة ويمتلك مؤهلات علمية فضلا عن كونه يعمل بالإدارة البلدية منذ انتدابه سنة 2011 خلال كامل التوقيت

الإداري ومنضبط وسلوكه ممتاز، وقد تم الإتفاق على توجيه مراسلة في الغرض إلى سلطة الإشراف للنظر في الموضوع.

IX- وضعية الأكشاك:

تدارس مجلس النيابة الخصوصية وضعية الطلبات الصادرة عن عديد الراغبين في الحصول على رخص لنصب أكشاك بالمنطقة البلدية، وقد أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية كانت تجيب المعنيين بالأمر بتعذر الاستجابة نظرا للتوصية الصادرة عن سلطة الإشراف والقاضية بإيقاف إسناد رخص إقامة أكشاك. وبعد مناقشة الموضوع أجمع الحاضرون على ضرورة الاستمرار في التمسك بتوصية سلطة الإشراف.

X- الإطلاع على المناشير

أمدت الإدارة البلدية السادة أعضاء المجلس بنسخ من مختلف المناشير الواردة على البلدية في فترة من بين الدورتين وهي تتمثل أساسا في:

- منشور السادة وزراء التجارة والصناعات التقليدية، والداخلية، والتنمية المحلية، والصحة العمومية، والصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة عدد 40 المؤرخ في 04-10-2008 حول تطبيق إجراءات إحكام التصرف في بعض المواد الكيماوية الخطيرة.

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 2 بتاريخ 09-01-2016 المتعلق باستخلاص معلوم انخراط الأعوان العموميين بالاتحاد العام التونسي للشغل لسنة 2017.

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 3 بتاريخ 09-01-2016 المتعلق باستخلاص معلوم انخراط الأعوان العموميين بعدد من المنظمات النقابية لسنة 2017.

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 11 بتاريخ 18-04-2017 حول الأحكام الاستثنائية لتسوية فترات الإلحاق المقضاة في إطار التعاون الفني بعنوان أنظمة الضمان الإجتماعي في القطاعين العمومي والخاص.

XI- متابعة استهلاك الطاقة

قدمت الإدارة البلدية للسادة أعضاء المجلس كشفا في استهلاك الطاقة خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2017 فيما يتعلق بالمحروقات، مع التأكيد على أن ارتفاع استهلاك

المحروقات يعود إلى التوسعة التي عرفتها البلدية في حدودها الترابية بما جعلها تتدخل في ميدان النظافة والعناية بالبيئة في مختلف عمادات المنطقة ونتج عن ذلك استهلاك إضافي للمحروقات.

وقد تدخل السادة أعضاء النيابة الخصوصية للاستفسار عما إذا كانت البلدية اتخذت احتياطاتها في هذا الشأن من عدمه، فأكد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية وضعت الاعتمادات المطلوبة لمجابهة الارتفاع المنتظر في استهلاك المحروقات.

كما تم لفت النظر إلى أن أشهر الصيف تعرف ارتفاعا للحرارة يصاحب باستعمال أجهزة التكييف التي تستهلك طاقة كبيرة وتمت الدعوة إلى ضرورة ترشيد استعمال أجهزة التكييف والحرص على إطفائها عند مغادرة المكاتب.

XII - مسائل مختلفة:

1- مطالب الربط بمختلف الشبكات (حي بن غنية)

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن عدة عائلات تقطن بحي بن غنية ولا يتوفر لديها سندات ملكية لمحلاتهم التي تم تشييدها على أرض تابعة لملك الدولة الخاص ما انفكت تطالب بربطها بمختلف الشبكات وخاصة الماء الصالح للشرب والتنوير الكهربائي، مضيفا أن سلطة الإشراف لها اطلاع على الأمر، ودعا أعضاء المجلس لمناقشة الموضوع. وبعد التداول في شأنه ورغم إجماع أعضاء مجلس النيابة الخصوصية على حق هؤلاء المتساكنين في ربطهم بمختلف الشبكات غير أن الإشكال العقاري يُعتبر حجرة عثرة ناهيك أنهم أقاموا محلاتهم على ملك الدولة، ليتم الاتفاق على مكتابة سلطة الإشراف في هذا الشأن لطلب رأيها في منح هؤلاء المتساكنين تراخيص للربط بمختلف الشبكات من عدمه.

2- حول إعادة عاملين:

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تلقت في شهر أفريل مراسلة صادرة عن السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة تقضي بإبقاء العاملين لمين الفرجاني وبوجمعة الجلاصي في حالة مباشرة بعد أن كانا أحيلوا على التقاعد لبلوغهما السن القانونية، غير أن عدم انتفاعها بجراية تقاعد جعل الوزارة تتخذ هذا القرار، وأضاف أن البلدية ليس لديها مانع في إعادتهما غير أنها في انتظار تأشير مراقب المصاريف العمومية على التعهد بنفقة

تأجيرهما. ودعا أعضاء المجلس إلى ضرورة الاستفادة منهما خاصة مع النقص الكبير الذي تشكو منه البلدية في الموارد البشرية، وتم اقتراح تكليفهما بمهام الحراسة في المستودع البلدي، وهو الاقتراح الذي حظي بموافقة الحاضرين.

3- وضعية مستلزم السوق الأسبوعية لسنة 2015

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أن البلدية كانت سوغت للسيد سمير بن كريمة السوق الأسبوعية بالبطان لمدة 11 شهرا من غرة فيفري 2015 إلى 31 ديسمبر 2015 بمبلغ قدره 16 ألف دينار، غير أن المستلزم تلدد في الوفاء بالتزاماته المالية مما جعله مدينا للبلدية بمبلغ تسعة آلاف وستمئة وعشرين دينارا (9.620,000 د) عند نهاية فترة اللزمة.

وقد تولت البلدية توجيه إنذار بالدفع له طبقا للإجراءات القانونية لكنه بقي دون نتيجة، كما رفع المعني بالأمر قضية لدى المحكمة الابتدائية بمنوبة لطلب التخفيض في مبلغ اللزمة تم رفضها. هذا والجدير بالإشارة أن السيد قابض المالية بطبربة محتسب البلدية أفاد بأنه شرع في القيام بالإجراءات القانونية لاستخلاص دين البلدية.

فدعا أعضاء المجلس إلى ضرورة متابعة الموضوع خاصة أن الدين مهم وله تأثيره في موارد البلدية.

4- وضعية تقسيم الفوز:

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن البلدية وفي إطار سعيها لحلحلة موضوع تقسيم الفوز بما يمكن أصحاب المقاسم من تسوية وضعياتهم العقارية تم عقد جلسة عمل مع صاحب التقسيم تعهد خلالها من جديد بالقيام بأشغال مد شبكة التطهير التي تبلغ تكلفتها قرابة 80 ألف دينار غير أن جانبا من أصحاب المقاسم لم يبادروا بدفع مساهماتهم في الأشغال والمحددة بـ400 دينار لكل منهم باعتبار أن تعهده يشمل 50 في المائة فقط من كلفة الأشغال، وأكد انه في صورة دفع كل المعنيين لمنابتهم سينطلق في الأشغال فورا، وعبر السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية عن أمله في تفهم بقية أصحاب المقاسم للموضوع والمبادرة بأداء ما التزموا به لتجاوز هذه الإشكالية.

وفي نفس الإطار دعا أعضاء النيابة الخصوصية إلى ضرورة مزيد السعي لدى أصحاب المقاسم وإشعارهم بواجب أداء ما عليهم ليتسنى لهم تسوية وضعية مقاسمهم.

5- تسوية الوضعية العقارية للمواطنين:

تناول مجلس النيابة الخصوصية بالدرس والنقاش المطالب الشفوية التي يتقدم بها المتساكنون لتسوية وضعيات محلاتهم السكنية بحكم أن أغليبيتهم لا يمتلكون سندات ملكية بما جعلهم يواجهون عديد الصعوبات خاصة في استخراج رخص بناء أو التزود بخدمات مختلف الشبكات، وقد أكد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية على استعداد لتقديم يد العون والمساعدة غير أن الأمر مرتبط بالسلط الوطنية باعتبار أن هناك منشورا سيصدر في خصوص الإجراءات التي يجب إتباعها لتسوية الوضعيات العقارية لمن يمتلكون محلات سكنية وليس لهم سندات ملكية.

6- مشروع تطهير الصلاعية:

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن المقاول المكلف بأشغال ربط حي الصلاعية بشبكة التطهير انطلق في إنجاز الأشغال التي ستستمر حسب العقد ثمانية أشهر، وأشار إلى أن البلدية ستتابع الموضوع وهي على استعداد لتقديم العون له في حدود ما تسمح به الترتيب القانونية.

وقد عبّر أعضاء المجلس عن ارتياحهم بانطلاق هذا المشروع الذي من شأنه أن ينعكس إيجابيا على البيئة وعلى المحيط خاصة أن الخنادق التي يقيمها أصحاب المحلات التجارية والسكنية ليست حلا بقدر ما باتت تمثل مصدر إشكال ناهيك أن بعض أصحاب المحلات لا يبادرون بإفراغها عند امتلائها بما يجعل المياه المستعملة تتسرب إلى الأنهج. ودعوا إلى مرافقة المقاول ومتابعة الأشغال حتى يتم إنجازها طبقا للأمتلة وفي الآجال.

7- تهذيب حي بن غنية:

أعلم السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن المجهودات التي تم بذلها من أجل تهذيب حي بن غنية أتت أكلها وتمت برمجة الحي من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتهذيب هذا الحي بما سيوفر للأهالي والمتساكنين محيط عيش أفضل، مضيفا أن مكتب دراسات تم تعيينه للغرض لإعداد الدراسة الفنية. وهو ما ثمنه أعضاء المجلس وطالبوا بضرورة متابعة الموضوع حتى يتم القيام بأشغال التهذيب في أسرع الآجال.

8- منحة الجمعية الرياضية بالبطان:

أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى الطلب المتكرر من رئيس الجمعية الرياضية بالبطان لتمكين الفريق من المنحة المقررة لها، وأضاف أن البلدية كانت تولت إحالة طلب الجمعية على اللجنة المكلفة بالنظر في مطالب التمويل العمومي للجمعيات والتي يرأسها رئيس النيابة الخصوصية وفي عضويتها السيد مراقب المصاريف العمومية التي نظرت في الملف الذي تقدمت به الجمعية الرياضية بالبطان، ورغم أنه كان منقوصا من إحدى الوثائق فإن اللجنة وافقت مبدئيا على تمكين الجمعية من التمويل العمومي شريطة إكمال الملف بوثيقة تفيد أوجه إنفاق المنحة التي تم إسنادها للجمعية الرياضية بعنوان سنة 2016 على أن تكون ممضاة من قبل رئيس الجمعية ومؤشر عليها من قبل مراقب الحسابات.

فتمت مكاتبة الجمعية الرياضية بالبطان في الغرض لكن البلدية لم تتلق أي رد إلى حد الآن. وتبعا لذلك والتزاما بقرار لجنة التمويل العمومي للجمعيات فإنه تعذر على البلدية تمكين الجمعية الرياضية بالبطان من المنحة المقررة لها.

وقد أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية ليس لديها أي مانع في تمكين الجمعية من المنحة المخصصة لها لكن واجب احترام الإجراءات يفرض إتمام الملف بالوثيقة الناقصة، وبمجرد توفير هذه الوثيقة العادية جدا فإن البلدية ستمكن الجمعية من المنحة المقررة لها. وهو الأمر الذي توافق عليه أعضاء المجلس خاصة أن الأمر يتعلق بمال عمومي يستوجب إنفاقه إحترام كل الشكليات.

وقبل رفع الجلسة جدد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية شكره للجميع على حضورها وعلى تفاعلهم وعلى الساعة السادسة مساءً رُفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد

فتحي بوذراع